مذكرة العملية

مصرف المغرب ش.م

إصدار سندات تابعية

بمبلغ إجمالي أقصاه 1.000.000.000 درهم

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- مذكرة العملية،
- الوثيقة المرجعية لمصرف المغرب المتعلقة بالسنة المالية 2024 والنصف الأول من سنة 2025 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 23/09/2025 تحت المرجع EN/EM/020/2025.

	الشطر A غير مدرج	الشطر B غير مدرج
الحد الأقصى	1 000.000.000 درهم	
العدد الأقصى للسندات	10.000 سند تابعي	
القيمة الاسمية الأحادية	100.000 درهم	
الأجل	10 سنوات	
سعر الفائدة الاسمي	قار : يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر 10 سنوات والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل 10 سنوات، كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 أكتوبر 2025. تضاف إليه علاوة المخاطر .	قابل للمراجعة سنويا : بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 أكتوبر 2025. تضاف إليه علاوة المخاطر .
علاوة المخاطر	بين 70 و 85 نقطة أساس	بين 65 و 80 نقطة أساس
تسديد المبلغ الأصلي	بقسط نهائي	
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (بسعر فائدة قار) ثم الشطر A (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)	
ضمانة التسديد	لا يخضع هذا الإصدار إلى أي ضمان خاص	
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي (خارج البورصة)	

فترة الاكتتاب: من 20 أكتوبر إلى 22 أكتوبر 2025 مع احتساب اليوم الأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وتداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لائحتهم في مذكرة العملية

الهيئة المكلفة بالتوظيف	المستشار المالي والمنسق العام
مصرف المغرب CRÉDIT DU MAROC	مصرف المغرب CRÉDIT DU MAROC

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 بتنفيذ القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 09 أكتوبر 2025 تحت المرجع VI/EM/ 034 / 2025.

لا تشكل مذكرة العملية هذه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويتكون هذا الأخير من الوثائق التالية:

- مذكرة العملية،
- الوثيقة المرجعية لمصرف المغرب المتعلقة بالسنة المالية 2024 والنصف الأول من سنة 2025 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 23 شتنبر 2025 تحت المرجع EN/EM/020/2025.

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 9 أكتوبر 2025 بالتأشير على المنشور المتعلق بإصدار اقتراض سندي لمصرف المغرب.

يوضع المنشور المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن الإشارة في كل حين بالمقر الرئيسي لمصرف المغرب، وعلى موقعه عبر الأنترنت www.creditdumaroc.ma ، ولدى مستشاره المالي. كما يمكن الاطلاع عليه داخل أجل 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر.

ويوضع المنشور رهن إشارة العموم بمقر بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها الإلكتروني www.casablanca-boure.com وكذا على موقع الهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma.

تمت ترجمة هذا الملخص من قبل شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة للمترجم المذكور و مصرف المغرب. في حال وجود اختلاف بين محتوى هذا الملخص والمنشور الذي تم التأشير عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، فلا يعتد إلا بالمنشور المؤشر عليه.

القسم الأول : تقديم العملية

I. بنية العرض

يعتزم مصرف المغرب إصدار عشرة آلاف (10.000) سند تابعي بقيمة إسمية تبلغ مائة ألف (100 000) درهم. ويصل المبلغ الأقصى للعملية إلى (1.000.000.000) درهم، موزعا كما يلي :

- الشطر "A" يضم سندات لأجل 10 سنوات، بسعر فائدة قار وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1.000.000.000 درهم، أي عشرة آلاف (10.000) سند تابعي بقيمة إسمية أحادية تبلغ مائة ألف (100 000) درهم.
- الشطر "B" يضم سندات لأجل 10 سنوات، بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 1.000.000.000 درهم، أي عشرة آلاف (10.000) سند تابعي بقيمة إسمية أحادية تبلغ مائة ألف (100 000) درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 1.000.000.000 درهم.

في حالة لم يتم الاكتتاب كليا في الاقتراض السندي، يمكن حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب فعليا من طرف المستثمرين (المحدد سقفه في 1.000.000.000 درهم).

II. أهداف العملية

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا الإصدار للسندات التابعية في تعزيز الأموال الذاتية لمصرف المغرب من أجل مواكبة تطوير نشاطه لا سيما من خلال الرفع من قدرته في توزيع القروض مع احترام نسبة الملاءة كما هي محددة في القانون البنكي المطبق.

طبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تعديلها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال المحصل عليها بواسطة هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من الفئة الثانية.

III. المعلومات المتعلقة بالسندات التابعية لمصرف المغرب

تنبيه : ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعية. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقا لبند التابعية على تسديد اقتراض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

خصائص الشطر A

سندات بسعر فائدة قار ، لأجل 10 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء مع تسديد نهائي للمبلغ الأصلي

طبيعة السندات	سندات تابعية غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**1 000 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**10.000 سند تابعي**
القيمة الإسمية الأحادية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100%** من القيمة الاسمية، **أي 100 000 درهم**
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 20 إلى 22 أكتوبر 2025 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 أكتوبر 2025
الأجل	27 أكتوبر 2035
الشكل القانوني	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (بسعر فائدة قار) ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قار** يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر 10 سنوات والمحدد بناء على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 أكتوبر 2025 تضاف إليه علاوة المخاطر المتراوحة بين 70 و 85 نقطة أساس. سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف مصرف المغرب بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لعشر سنوات (أساس حسباني) وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل مصرف المغرب في موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يوم 16 أكتوبر 2025
علاوة المخاطرة	**بين 70 و 85 نقطة أساس**

الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 27 أكتوبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 27 أكتوبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه مصرف المغرب بتسديد رأس المال. لا يمكن تأجيل الفوائد في إطار هذه العملية. وتحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية **القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي**
تسديد رأس المال	يخضع اقتراض السندات التابعية، موضوع مذكرة العملية لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي مع مراعاة حالات التسديد المسبق (أنظر أدناه) . في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول مصرف المغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل مصرف المغرب في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية مصرف المغرب ، تابعا للديون التقليدية والتفضيلية والأخرى.
التسديد المسبق	يمنع على مصرف المغرب القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية موضوع هذا الإصدار. بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعية في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطال أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. يجب على البنك أن يقدم نفس الأسعار كتابة لجميع حاملي السندات عن طريق إدراج إشعار في صحيفة للإعلانات القانونية والشراء النسبي من أولئك الذين يقبلون بذلك في إطار احترام الكميات التي يمتلكها كل واحد منهم. في هذه الحالة، سيقوم المصدر بإخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل ووكيل كتلة حاملي السندات بإعادة الشراء 5 أيام عمل في البورصة قبل هذه العملية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطال أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. سيتم إلغاء السندات التي أعيد شراؤها ولا يمكن تداولها. في حالة إعادة الشراء ، يجب على المصدر إعلام الهيئة المغربية لسوق الرساميل وممثل كتلة حاملي السندات بالسندات الملغاة.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعية.

بنود التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام مصرف المغرب لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض / التابعية	يخضع رأس المال لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية مصرف المغرب، يتم تسديد هذه السندات التابعية بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. يتم تسديد هذه السندات التابعية في نفس المرتبة مثل اقتراضات السندات التابعية التي التي يمكن لمصرف المغرب إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج بشكل تناسبي مع مبلغها، عند الاقتضاء.
الإبقاء على الاقتراض في رتبته	يلتزم مصرف المغرب إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعية أخرى يمكنه إصدارها لاحقا من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعية موضوع هذا الاقتراض.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 29 شتنبر 2025 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات التابعية بتعيين مكتب حديد للاستشارة، ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا لكتلة حاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور فتح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A وB اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. وطبقا للمادة 301 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد أتعاب الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة. وسيتم تبليغ العموم بهذه الأتعاب بمناسبة نشر إعلان الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

	علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد ممثلا لكتلة حاملي سندات الإصدارات السابقة لمصرف المغرب بين 2016 و 2023 والتي لم يحل أجلها : ▪ إصدار سندات تابعية بمبلغ 500 مليون درهم في 2016 ؛ ▪ إصدار سندات تابعية بمبلغ 750 مليون درهم في 2018 ؛ ▪ إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT بمبلغ 500 مليون درهم في 2023 . ▪ إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT بمبلغ 500 مليون درهم في 2024 . باستثناء المهام المذكورة أعلاه، لا يمتلك مكتب حديد أية مهام تجاه مصرف المغرب ولا يمتلك أية علاقة رأسمالية مع هذا الأخير.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

خصائص الشطر B

سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا، وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء مع تسديد نهائي للمبلغ الأصلي

طبيعة السندات	سندات تابعية غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين لمؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكلير).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	**1 000 000 000 درهم**
العدد الأقصى للسندات المصدرة	**10.000 سند تابعي**
القيمة الإسمية الأحادية	**100 000 درهم**
سعر الإصدار	**100%** من القيمة الاسمية، **أي 100 000 درهم**
أجل الاقتراض	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 20 إلى 22 أكتوبر 2025 مع احتساب اليوم الأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	27 أكتوبر 2025
الأجل	27 أكتوبر 2035
الشكل القانوني	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (بسعر فائدة قار) ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)
سعر الفائدة الإسمي	**سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا** بالنسبة للسنة الأولى يساوي سعر الفائدة الإسمي سعر الفائدة الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 16 أكتوبر 2025، تضاف إليه علاوة المخاطرة تتراوح بين 65 و 80 نقطة أساس. سيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من طرف مصرف المغرب على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية في 16 أكتوبر 2025 وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد انطلاقا من المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة على الأقل بخمسة أيام عمل. ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة تتراوح بين 65 و 80 نقطة أساس. ويتم تبليغه من طرف مصرف المغرب عبر موقعه الإلكتروني لفائدة حاملي السندات 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي.

طريقة حساب السعر المرجعي	في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف مصرف المغرب بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسباني) إلى السعر النقدي المقابل. وتعرض طريقة الحساب كما يلي : (((السعر الحسباني + 1) ^ (عدد الأيام الصحيح* / k)) – 1) × k/360 ؛ بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسباني الذي يفوق مباشرةً 52 أسبوعا. * عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما وتتم إضافة علاوة المخاطرة المعتمدة خلال المناقصة لسعر الفائدة المحصل عليه
علاوة المخاطرة	**بين 65 و 80 نقطة أساس**
تاريخ تحديد سعر الفائدة	تتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية الموافقة لتاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 27 أكتوبر من كل سنة. ويتم تبليغ سعر الفائدة الجديد لحاملي السندات من طرف المصدر عبر موقعه الإلكتروني داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ السنوي للاقتراض.
الفوائد	تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 27 أكتوبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 27 أكتوبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعية عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه مصرف المغرب بتسديد رأس المال. لا يمكن تأجيل الفوائد في إطار هذه العملية. وتحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية (القيمة الاسمية x سعر الفائدة الاسمي (عدد الأيام الصحيح / 360 يوما))
تسديد رأس المال	يخضع اقتراض السندات التابعية، موضوع مذكرة العملية لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي مع مراعاة حالات التسديد المسبق. في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول مصرف المغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعية لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل مصرف المغرب في الحقوق والواجبات. ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية مصرف المغرب ، تابعا للديون التقليدية والتفضيلية والأخرى.

التسديد المسبق	يمنع على مصرف المغرب القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعية موضوع هذا الإصدار. بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعية في السوق الثانوية بعد الحصول على موافقة مسبقة من بنك المغرب وشريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطال أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. يجب على البنك أن يقدم نفس الأسعار كتابة لجميع حاملي السندات عن طريق إدراج إشعار في صحيفة للإعلانات القانونية والشراء النسبي من أولئك الذين يقبلون بذلك في إطار احترام الكميات التي يمتلكها كل واحد منهم. في هذه الحالة، سيقوم المصدر بإخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل ووكيل كتلة حاملي السندات بإعادة الشراء 5 أيام عمل في البورصة قبل هذه العملية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطال أي مكتتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطال الجدول الزمني للاستحقاق العادي. سيتم إلغاء السندات التي أعيد شراؤها ولا يمكن تداولها. في حالة إعادة الشراء ، يجب على المصدر إعلام الهيئة المغربية لسوق الرساميل وممثل كتلة حاملي السندات بالسندات الملغاة.
تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعية.
بنود التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعية موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام مصرف المغرب لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.

رتبة الاقتراض / التابعية	يخضع رأس المال لبند تابعية السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد. وفي حالة تصفية مصرف المغرب، يتم تسديد هذه السندات التابعية بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين. يتم تسديد هذه السندات التابعية في نفس المرتبة مثل اقتراضات السندات التابعية التي أصدرها مصرف المغرب أو التي يمكن لمصرف المغرب إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.
الإبقاء على الاقتراض في رتبته	يلتزم مصرف المغرب إلى غاية التسديد الفعلي لكافة السندات موضوع هذا الاقتراض بعدم إعطاء أية أولوية لفائدة سندات تابعية أخرى يمكنه إصدارها لاحقا من حيث رتبة تسديدها في حالة التصفية، دون منح نفس الحقوق للسندات التابعية موضوع هذا الاقتراض.
ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	قام مجلس الإدارة الجماعية المنعقد بتاريخ 29 شتنبر 2025 وفي انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات التابعية بتعيين مكتب حديد للاستشارة، ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا لكتلة حاملي السندات. ويسري مفعول هذا القرار فور فتح فترة الاكتتاب. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A وB اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة. سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301مكرر من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه. وطبقا للمادة 301 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، تقرر تحديد أتعاب الوكيل المؤقت ووكيل كتلة حاملي السندات في 30.000 درهم للسنة برسم الكتلة. وسيتم تبليغ العموم بهذه الأتعاب بمناسبة نشر إعلان الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات. وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات. علاوة على ذلك، يعتبر مكتب حديد ممثلا لكتلة حاملي سندات الإصدارات السابقة لمصرف المغرب بين 2016 و 2023 والتي لم يحل أجلها : ▪ إصدار سندات تابعية بمبلغ 500 مليون درهم في 2016 ؛

	▪ إصدار سندات تابعية بمبلغ 750 مليون درهم في 2018 ؛ ▪ إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT بمبلغ 500 مليون درهم في 2023 . ▪ إصدار سندات تابعية لأجل لا محدود من نوع AT بمبلغ 500 مليون درهم في 2024 .
	باستثناء المهام المذكورة أعلاه، لا يمتلك مكتب حديد أية مهام تجاه مصرف المغرب ولا يمتلك أية علاقة رأسمالية مع هذا الأخير.
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

IV. حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة للتخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد الواجب على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه .

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعذارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعذار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإعذار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانونا وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع نسخة لمؤسسة التوطين والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الاجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة منذ آخر تاريخ أداء للفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علما أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات)، أو في حالة تسديد ، الرأسمال الواجب المتبقي.

V. الجدول الزمني للعملية

الترتيب	المراحل	التواريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	09/10/2025
2	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر (www.créditdumaroc.ma)	09/10/2025
3	نشر المصدر لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	10/10/2025
4	معاينة سعر الفائدة المرجعي	16/10/2025
5	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية على الموقع الإلكتروني للمصدر	16/10/2025
6	فتح فترة الاكتتاب	20/10/2025
7	إغلاق فترة الاكتتاب	22/10/2025
8	تخصيص السندات	22/10/2025
9	التسديد/ التسليم	27/10/2025
10	نشر المصدر للنتائج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	28/10/2025

القسم الثاني : معلومات تتعلق بمصرف المغرب

I. معلومات عامة

اسم الشركة	**مصرف المغرب**
المقر الرئيسي	201، شارع أنفا، الدار البيضاء
رقم الهاتف والفاكس	الهاتف : 00 70 47 22 05 (212) الفاكس : 27 71 27 22 05 (212)
الموقع الإلكتروني	www.creditdumaroc.ma
الشكل القانوني	مصرف المغرب هو شركة مساهمة لها مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة
تاريخ التأسيس	10/04/1963
مدة الحياة	99 سنة ابتداء من تاريخ تسجيله في السجل التجاري
رقم التسجيل التجاري	الشركة مقيدة في السجل التجاري للدار البيضاء تحت عدد 717 28 في السجل التحليلي.
السنة المالية	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الاطلاع على الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للشركة.
غرض الشركة **(المادة 3 من النظام الأساسي)**	تهدف الشركة في إطار القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها و القانون رقم 95-15 المتعلق بمدونة التجارة وجميع القوانين المعمول بها أو المستقبلية التي ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بنشاطها إلى القيام بجميع عمليات البنك والبنك التشاركي وأساسا استلام أموال من العموم بما في ذلك ودائع الاستثمار وتوزيع جميع أشكال القروض ووضع رهن تصرف الزبناء جميع وسائل الأداء أو تدبيرها وتمويل الزبناء من خلال منتجات مرابحة، ومضاربة، وإجارة، ومشاركة والسلم والاصطناع أو من خلال أي منتوج آخر حصل على ترخيص من طرف المجلس العلمي الأعلى. كما يمكنها القيام ب : ▪ جميع عمليات الصرف و التجارة الخارجية وتدبير الأصول؛ ▪ الاستشارة والتدبير في المجال المالي وفي مجال القيم المنقولة ؛ ▪ أخذ مساهمة في المقاولات الموجودة أو قيد التأسيس سواء في المغرب أو الخارج؛ وبالنسبة للحاجيات المتعلقة بأنشطتها ، يمكنها : ▪ شراء و استئجار و تجهيز و استغلال جميع المحلات والبنايات والأصول التجارية سواء في المغرب أو الخارج ؛ ▪ شراء أو استئجار جميع التجهيزات والمعدات والسيارات؛

	▪ إحداث أية وكالة أو شركة تابعة سواء في المغرب أو الخارج. وبصفة عامة، القيام ضمن الحدود المبينة في القوانين والأنظمة المطبقة على البنوك بشكل مباشر أو عير مباشر بجميع العمليات المالية والمنقولة والعقارية والتجارية وغيرها التي من شأنها تحفيز تطور الشركة.
رأسمال الشركة إلى غاية 30/06/2025	يبلغ رأسمال مصرف المغرب 1.088.121.400 درهم موزعا على 10.881.214 سهما بقيمة اسمية تبلغ 100 درهم للسهم.
النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة على المصدر	النصوص المنظمة للشكل القانوني لمصرف المغرب : ▪ القانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه. النصوص المنظمة لنشاط مصرف المغرب : ▪ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (القانون البنكي) النصوص المنظمة للجوء مصرف المغرب لطلب عمومي للادخار و إدراج سنداته : ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 الصادر في 14 يوليوز 2016؛ ▪ دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ القانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛ ▪ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 02-43؛ ▪ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 06-46؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر الصادر في **3** يوليوز **2019** ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 وقرار رقم 05-77 الصادر في 17 مارس 2005؛ ▪ القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ القانون رقم 12 -44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة الى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛ النصوص المنظمة للجوء مصرف المغرب لإصدار شهادات الإيداع : ▪ القانون رقم 35-94 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول كما تم تعديله وتتميمه بقرار وزارة المالية والاستثمارات الخارجية رقم

	2560-95 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول كما تم تغييره وتتميمه، ودورية بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادر في 30 يناير 1996 المتعلق بشهادات الإيداع وملحقه التعديلي.
المحكمة المختصة في حالة نزاع	المحكمة التجارية للدار البيضاء
النظام الضريبي	يخضع مصرف المغرب، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على القيمة المضافة (10%) و للضريبة على الشركات التي ترتفع نسبتها تدريجيا لتبلغ % 40 في 2026. وفي 2025، نسبة الضريبة الجاري بها العمل هي 39,25% ويخضع البنك للقوانين التجارية والضريبية للقانون العام.

II. معلومات حول رأسمال مصرف المغرب

1. بنية رأس المال

إلى غاية **30** يونيو **2025** ، يبلغ رأسمال مصرف المغرب 1.088.121.400 درهم محررا بالكامل، موزعا على 10.881.214 سهما بقيمة إسمية تبلغ 100 درهم للسهم الواحد.

المساهمون	عدد الأسهم	% من رأس المال وحقوق التصويت
شركة هولماركوم فينانس	5 941 968	54,61%
أطلنطا سند	1 201 744	11,04%
تأمين الوفاء	1 168 523	10,74%
مساهمون أخرون[1]	2 568 979	23,61%
100,00%	**10 881 214**	**100,00 %**

المصدر : مصرف المغرب

[1] أسهم متداولة في البورصة أساسا

III. أعضاء مجلس الرقابة

تعريف أعضاء مجلس الرقابة	السن	الجنس	الجنسية	تاريخ التعيين الأول	تاريخ التجديد	تاريخ انتهاء المهام	عضو في لجنة	المنصب الرئيسي
محمد حسن بنصالح رئيس المجلس	54		مغربية	12/2022	_	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	-	الرئيس المدير العام لمجموعة هولماركوم
كريم شيوار عضو في المجلس	61		مغربية	12/2022	_	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	A و R	المدير العام المنتدب لمجموعة هولماركوم
زهير الشرقي[3] عضو في المجلس	68		مغربية	12/2022	_	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	C و R	موظف محال على التقاعد
أطلنطا سند ش.م تمثلها السيدة فاطمة الزهراء بنصالح عضو في المجلس	55		مغربية	12/2022	_	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	C	نائبة رئيس أطلنطا سند ش.م
شركة هولماركوم فينانس تمثلها السيدة لمياء القنديلي عضو في المجلس	40		مغربية	12/2022	_	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	A	مديرة عامة مساعدة شركة هولماركوم فينانس
محمد علي القادري[4] [1] عضو مستقل في المجلس	69		مغربية	12/2022	_	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	A وC	مدير عام مكتب ديكتيس
نادين كونسيكي زيادة	49		لبنانية فرنسية	03/2024	_	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبت في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2024	A وC	مستشارة مالية رئيسية

المصدر : مصرف المغرب

(A) لجنة التدقيق (R) لجنة المخاطر (C) لجنة التعيينات والمكافآت

(1) عضو مستقل

(2) رئيس لجنة التعيينات والمكافآت

(3) رئيس لجنة التدقيق

(4) رئيس لجنة المخاطر

(5) مصادقة على التعيين من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين 2025 مع مراعاة مصادقة بنك المغرب.

IV. الهيكل التنظيمي

يتمثل الهيكل التنظيمي لمجموعة مصرف المغرب إلى غاية 30 يونيو 2025 كما يلي :

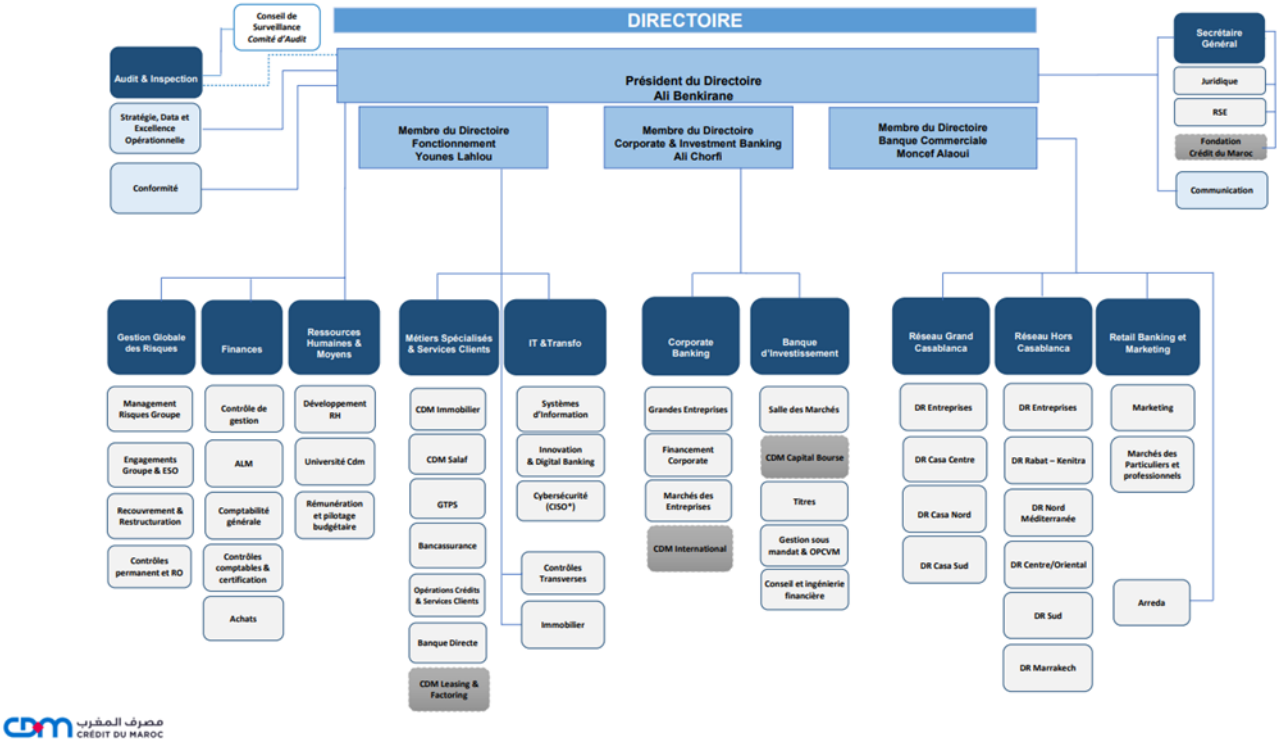

المصدر : مصرف المغرب

V. نشاط مصرف المغرب

1. تطور القروض

خلال الفترة 2022 – 2024، تطور الجاري العام لقروض مصرف المغرب كما يلي :

الحقوق الصافية (حسابات الشركة) بملايين الدراهم		2022	2023	التطور 23/22	2024	التطور 24/23
قروض الخزينة		14 856	14 826	-0,2%	14 838	0,1%
	%	28%	26%	-1,7 pt	24%	-2,1 pt
قروض الاستهلاك		3 476	3 547	2,0%	3 962	11,7%
	%	6%	6%	-0,3 pt	6%	0,2 pt
قروض التجهيز		6 803	9 570	40,7%	12 118	26,6%
	%	13%	17%	4,1 pt	19%	2,7 pts
القروض العقارية		17 579	18 503	5,3%	19 752	6,7%
	%	33%	32%	-0,4 pt	32%	-0,7 pt
القروض الأخرى		1 834	1 124	-38,7%	1 660	47,7%
	%	3%	2%	-1,5 pt	3%	0,7 pt
الفوائد المستحقة للاستلام		325	360	10,8%	348	-3,5%
	%	1%	1%	-	1%	-0,1
الحقوق معلقة الأداء		1 066	1 107	3,8%	1 203	8,7%
	%	2%	2%	-0,1 pt	1,93%	-
الحقوق على الزبناء		**45 939**	**49 037**	**6,7%**	**53 881**	**9,9%**
	%	86%	86%	0,2 pt	86,5%	0,7 pt
الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير		**919**	**715**	**-22,1%**	**557**	**-22,1%**
	%	2%	1%	-0,2 pt	0,9%	-0,4 pt
الحقوق على مؤسسات الائتمان عند الطلب		2 046	918	-55,1%	2 923	218,5%
الحقوق على مؤسسات الائتمان لأجل		4 769	6 488	36,1%	4 904	-24,4%
الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها		**6 815**	**7 406**	**8,7%**	**7 827**	**5,7%**
	%	13%	13%	0,3 pt	12,6%	-0,4 pt
مجموع الحقوق		53 672	57 158	6,5%	62 265	8,9%

المصدر : مصرف المغرب - حسابات الشركة

% الحصة من مجموع القروض

مراجعة تحليلية 2023 – 2024

إلى غاية متم 2024، سجل جاري قروض مصرف المغرب ارتفاعا نسبته % 9,9 (+5,1 مليار درهم) ليناهز حوالي 62265 مليار درهم. مقارنة مع متم دجنبر 2022. ويعزى هذا التحسن أساسا لاجتماع العوامل التالية :

- ارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بنسبة % 9,9 (+4,8 مليار درهم) ليصل إلى 53881 مليون درهم إلى غاية متم دجنبر 2024. ويعزى هذا التطور أساسا لتضافر العوامل التالية :
  - ✓ ارتفاع قروض التجهيز بنسبة % 26,6 (+2, 6 مليار درهم) مقارنة مع متم 2023؛
  - ✓ نمو القروض العقارية (+1,2 مليار درهم) لتصل إلى 19752 مليون درهم بفعل ارتفاع القروض للمنعشين العقاريين على مستوى سوق المقاولات وقروض السكن بما في ذلك قروض مرابحة التي تطورت بشكل ملحوظ في 2024؛
  - ✓ ارتفاع القروض الأخرى بنسبة % 47,7 (+536 مليون درهم)؛
  - ✓ ارتفاع قروض الاستهلاك بنسبة % 11,7 (+415,2 مليون درهم) مقارنة مع متم 2023 ؛
  - ✓ ارتفاع القروض معلقة الأداء بنسبة % 8,7 (+96,2 مليون درهم) مقارنة مع متم 2023؛

- ارتفاع جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها لتصل إلى 7 827 مليون درهم مع متم بفعل دينامية بارزة للحقوق تحت الاطلاع، والتي سجلت تطورا ملحوظا(+2 مليار درهم) ، وتراجع الحقوق لأجل بنسبة % 24,4 (- 1,6 مليار درهم) مقارنة مع 2023؛
- انخفاض الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير بنسبة % 22,1 (-157,8 مليون درهم) ارتباطا بتسديدات التسبيقات على قرض الضريبة على القيمة المضافة في مارس 2024 .

وشكلت القروض للزبناء 86,5% من مجموع القروض، وتحسنت حصتها مقارنة مع السنة المالية السابقة.

وعلى مستوى خدمات التجزئة البنكية، ارتفعت قروض الزبناء ب608 مليون درهم، والتي هم جزء منها ديون مرابحة العقارية التي سجلت تطورا قويا.

وسجلت القروض للاستهلاك ارتفاعا قدره 13 مليون درهم مقارنة مع 2023.

وعلى صعيد سوق المقاولات، تميزت القروض قصيرة الأمد بارتفاع الحسابات الجارية (+253 مليون درهم) مقابل انخفاض اقروض الاستيراد والحقوق المكتسبة بشراء الفواتير (تمويل سلف الضريبة تعلى القيمة المضافة) . وتميزت القروض متوسطة وطويلة الأمد بارتفاع قروض التجهيز (2,6 مليار درهم) وقروض المنعشين العقاريين (+622 مليون درهم) .

2. تطور الودائع

تطور جاري ديون مصرف المغرب كما يلي في الفترة المدروسة

المبالغ بملايين الدراهم		2022	2023	التطور 23/22	2024	التطور 24/23
حسابات تحت الطلب لأجل		34 014	35 900	5,5%	39 806	10,9%
	%	*66,4%*	*68,0%*	*1,6 pt*	*68,2%*	*0,2 pt*
حسابات الادخار		9 888	9 990	1,0%	10 032	0,4%

-1,7 pt	*17,2%*	*-0,4 pt*	*18,9%*	*19,3%*		*%*
46,4%	5 988	30,6%	4 090	3 133		الودائع لأجل
2,5 pt	*10,3%*	*1,6 pt*	*7,7%*	*6,1%*	*%*	
-42,8%	903	8,2%	1 578	1 459		حسابات دائنة أخرى
-1,4 pt	*1,5%*	*0,1 pt*	*3,0%*	*2,8%*	*%*	
24,4%	16	-16,1%	12	15		ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
-	-	-	-	-	*%*	
13,1%	136	127,7%	120	53		**الفوائد المستحقة للأداء**
0,01 pt	*0,2%*	*0,1%*	*0,2%*	*0,1%*	*%*	
10,0%	**56 880**	**6,4%**	**51 691**	**48 562**		**ودائع الزبناء**
-0,4 pt	*97,5%*	*3,2 pt*	*97,9%*	*94,7%*	*%*	
-5,1%	713	19,4%	752	630		تحت الطلب
>100%	772	-82,5%	362	2 068		لأجل
33,4%	**1 485**	**-58,7%**	**1 113**	**2 698**		**ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها**
0,4 pt	*2,5%*	*-3,2 pt*	*2,1%*	*5,3%*	*%*	
10,5%	**58 365**	**3,0%**	**52 804**	**51 259**		**مجموع الديون**

المصدر : مصرف المغرب - حسابات الشركة

برسم سنة 2024، حقق مصرف المغرب موارد حصيلة تزيد عن 58365 مليون درهم، بارتفاع نسبته 10,5% (5,6+ مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2023. ويعود هذا الارتفاع أساسا للعوامل التالية :

- ارتفاع موارد الزبناء بنسبة 10% (5,2+ مليار درهم) والتي بلغت مع متم دجنبر 2024 ما مجموعه 56880 مليون درهم، والتي تفسر أساسا بما يلي :

✓ ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة (3,9 + مليار درهم) ، والتي تفسر بالعمليات التي أطلقها البنك لتحسين الجمع ؛

✓ ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 46,4 % (1,9 + مليار درهم) لتبلغ 5988 مليون درهم مع متم 2024، وذلك أساسا بفضل إطلاق عروض بشروط تحفيزية ؛

✓ انخفاض الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 42,8 % مقارنة مع السنة المالية 2023.

- سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها ارتفاعا بنسبة 33,4 %، منتقلة من 1113 مليون درهم إلى 1485 مليون درهم في 2024، بفعل ارتفاع الودائع لأجل. وتمثل هذه الموارد 2,5% من بنية الديون، بتحسن مقارنة مع مستواها في 2023 .

ويخصوص بنية ودائع الزبناء، فتتميز بغلبة الحسابات الدائنة تحت الطلب التي تمثل 68,2 % من مجموع الموارد وهو نفس الموارد المسجل في 2023 .

وسجلت حسابات الادخار انخفاضا نسبته 1,7 نقطة مقارنة مع السنة السابقة وتمثل 17,2 % من جاري الموارد.

ومن جهتها، بلغت الودائع لأجل 10,3 % من مجموع جاري الموارد، أي بارتفاع نسبته 2,5 نقطة مقارنة مع متم 2023 .

وتطورت الموارد بدون مكافأة بنسبة % 8,5 حيث تمثل % 71,4 من الجاري العام لموارد الزبناء.

وسجلت الموارد بمكافأة ارتفاعا بنسبة % 14,3 بفضل ارتفاع الحسابات لأجل ب 1,5 مليار درهم.

-

القسم الثالث : الحسابات السنوية الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

1. حساب النتيجة الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يتمثل حساب النتيجة الموطدة لمصرف المغرب خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما يلي :

الحسابات الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **(المبالغ بملايين الدراهم)**	2022	2023	التطور 23/22	2024	التطور 24/23
فوائد وعائدات مماثلة	2 336,3	2 821,1	20,7%	3 147,0	11,6%
فوائد وتكاليف مماثلة	340	595,2	75,1%	718,9	20,8%
هامش الفوائد	**1 996,4**	**2 225,9**	**11,5%**	**2 428,1**	**9,1%**
عمولات محصلة	454,5	494,9	8,9%	532,2	7,5%
عمولات مدفوعة	51,3	58,5	14%	72,2	23,4%
هامش على العمولات	**403,2**	**436,4**	**8,2%**	**460,0**	**5,4%**
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	263,9	355,4	34,7%	502,5	41,4%
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	-0,1	-	100%	1,3	>100%
عائدات الأنشطة الأخرى	14,8	20,7	39,3%	31,7	53,4%
تكاليف الأنشطة الأخرى	109,6	111,5	1,7%	120,4	8,0%
الناتج الصافي البنكي	**2 568,7**	**2 926,9**	**13,9%**	**3 303,2**	**12,9%**
التكاليف العامة للاستغلال	1 309,8	1 366,0	4,3%	1 345,4	-1,5%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	190,3	232,9	22,4%	259,7	11,5%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1 068,6**	**1 328,0**	**24,3%**	**1 698,1**	**27,9%**

تكلفة المخاطرة	-309,9	-445,3	43,7%	-398,4	-10,5%
نتيجة الاستغلال	**758,6**	**882,7**	**16,4%**	**1 299,7**	**47,2%**
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	-15,4	-4,4	71,3%	-6,1	38,8%
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**743,2**	**878,3**	**18,2%**	**1 293,5**	**47,3%**
ضرائب على الأرباح/ ضرائب مؤجلة	345,1	380,1	10,1%	552,6	45,4%
النتيجة الصافية	**398,1**	**498,2**	**25,2%**	**740,9**	**48,7%**
فوائد الأقلية	-6,2	-4,9	-21,4%	0,0	-100,0%
النتيجة الصافية حصة المجموعة	**404,3**	**503,1**	**24,4%**	**740,9**	**47,3%**

المصدر : مصرف المغرب

2. الحصيلة الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تدعم الحصيلة الموطدة لمجموعة مصرف المغرب في أغلبيتها من طرف مصرف المغرب. وتوزعت حصيلة الفترة 2022-2024حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما يلي :

الأصول

المبالغ بملايين الدراهم	2022	2023	التطور 23/22	2024	التطور 24/23
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	1 867	2 266	21,3%	2 235	-1,4%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	1 567	2 597	65,8%	4 785	84,3%
-الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	*1 367*	*2 367*	*73,1%*	*4 544*	*92,0%*
-الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	199	230	15,4%	241	4,8%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	2 948	1 054	-64,2%	675	-36,0%
أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	*2 948*	*1 054*	*-64,2%*	*675*	*-36,0%*
السندات بالتكلفة المهلكة	8	1 397	>100%	915	-34,5%
القروض والديون عل مؤسسات الائتمان والمماثلة بالكلفة المهلكة	5 231	6 012	14,9%	5 666	-5,8%
القروض والديون على الزبناء بالكلفة المهلكة	48 497	51 062	5,3%	56 622	10,9%
الضريبة المستحقة الدفع- أصول	148	3	-97,8%	6	79,2%
الضريبة المؤجلة – أصول	152	160	5,5%	150	-6,2%
حسابات التسوية وأصول أخرى	366	422	15,3%	587	38,9%

الأصول الثابتة الملموسة	1 478	1 496	1,2%	1 498	0,1%
الأصول الثابتة غير الملموسة	601	796	32,5%	912	14,6%
مجموع الأصول	**62 863**	**67 265**	**7%**	**74 051**	**10%**

المصدر : مصرف المغرب – حسابات موطدة تبعا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

الخصوم

المبالغ بملايين الدراهم	**2022**	**2023**	**التطور 23/22**	**2024**	**التطور 24/23**
الأبناك المركزية، الخزينة العامة ، مصلحة الشيكات البريدية	*0,1*	0,9	*>100%*	0,7	*-20,6%*
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	14	16	15,1%	25	57,2%
-الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة	*14*	*16*	*15,1%*	*25*	*57,2%*
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	2 881	1 137	-60,5%	1 739	52,9%
ديون تجاه الزبناء	48 582	51 755	6,5%	56 997	10,1%
سندات الدين المصدرة	1 612	3 424	>100%	3 180	-7,1%
الضريبة الجارية خصوم	58	124	>100%	189	51,1%
الضريبة المؤجلة خصوم	9	18	>100%	5	-72,0%

حسابات التسوية وخصوم أخرى	1 496	1 892	26,5%	2 243	*18,6%*
المؤونات	600	566	-5,7%	554,4	*-2%*
ديون تابعية واموال خاصة للضمان	1 251	1 251	-0,01%	1 237	-1,1%
رساميل ذاتية	6 360	7 080	11,3%	7 879	11,3%
رساميل ذاتية حصة المجموعة	6 309	7 034	11,5%	7 878,9	12,0%
رأس المال واحتياطيات مرتبطة	3 854	4 347	12,8%	4 823	11,0%
احتياطيات موطدة	*2 097*	*2 198*	*4,8%*	*2 273*	*3,4%*
حصة المجموعة	*2 040*	*2 147*	*5,3%*	*2 273*	*5,9%*
حصة الأقلية	*57*	*51*	*-10,9%*	*0,0*	*<-100%*
أرباح أو خسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	*11*	*37*	*>100%*	*41*	*11,2%*
حصة المجموعة	*11*	*37*	*>100%*	*41*	*11,2%*
حصة الأقلية	-	-			
النتيجة الصافية للسنة المالية	398	498	25,2%	741	48,7%
حصة المجموعة	*404*	*503*	*24,4%*	*741*	*47,3%*
حصة الأقلية	*-6*	*-5*	*-21,4%*	*0,0*	*>100%*
مجموع الخصوم	**62 863**	**67 265**	**7%**	**74 051**	**10%**

3. حساب النتيجة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى غاية 30 يونيو 2025

في ما يلي حساب النتيجة من 30 يونيو2024 إلى 30 يونيو 2025 :

الحسابات الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **(المبالغ بملايين الدراهم)**	يونيو 2024	يونيو 2025	التغير
فوائد وعائدات مماثلة	1 544,0	1 614,2	4,5%
فوائد وتكاليف مماثلة	357,6	306,8	-14,2%
هامش الفوائد	**1 186,5**	**1 307,4**	**10,2%**
عمولات محصلة	270,8	291,3	7,6%
عمولات مدفوعة	24,5	33,8	37,8%
هامش على العمولات	**246,3**	**257,5**	**4,6%**
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	218,9	262,8	20,1%
صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	-	-	-
عائدات الأنشطة الأخرى	16,5	16,9	2,6%
تكاليف الأنشطة الأخرى	62,2	70,2	12,8%
الناتج الصافي البنكي	**1 606,0**	**1 774,5**	**10,5%**
التكاليف العامة للاستغلال	650,0	673,0	3,6%
مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة	132,3	136,1	2,9%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**823,7**	**965,4**	**17,2%**
تكلفة المخاطرة	-111,9	-129,9	16,1%
نتيجة الاستغلال	**711,84**	**835,5**	**17,4%**
صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى	-3,5	10,6	>100%
النتيجة قبل احتساب الضرائب	**708,3**	**846,0**	**19,4%**
ضرائب على الأرباح/ ضرائب مؤجلة	317,5	400,9	26,3%
النتيجة الصافية من الضريبة على الأنشطة المحصورة	-	-	-
النتيجة الصافية	**390,8**	**445,1**	**13,9%**
فوائد الأقلية	-	-	-
النتيجة الصافية حصة المجموعة	**390,8**	**445,1**	**13,9%**

المصدر : مصرف المغرب

4. تحليل الحصيلة

إلى غاية 30 يونيو 2025 بلغ إجمالي الحصيلة 76,6 مليار درهم بارتفاع نسبته 3,4% مقارنة مع 31 دجنبر 2024

المبالغ بملايين الدراهم	دجنبر 2024	دجنبر 2025	التطور
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	2 235,0	1 304,5	-41,6%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	4 785,2	4 203,9	-12,1%
-الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	4 544,1	3 932,5	*-13,5%*
-الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة	241,1	*271,4*	*12,6%*
أدوات التغطية المشتقة			
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	*675,1*	*1 915,7*	*>100%*
أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	*675,1*	*1 915,7*	*>100%*
السندات بالتكلفة المهلكة	915,3	1 210,0	32,2%
القروض والديون عل مؤسسات الائتمان والمماثلة بالكلفة المهلكة	5 665,5	4 598,4	-18,8%
القروض والديون على الزبناء بالكلفة المهلكة	56 622,0	59 997,8	6,0%
الضريبة المستحقة الدفع -أصول	5,8	20,0	>100%
الضريبة المؤجلة - أصول	149,9	165,9	10,7%
حسابات التسوية وأصول أخرى	586,7	708,9	20,8%
الأصول الثابتة الملموسة	1 497,9	1 490,9	-0,5%
الأصول الثابتة غير الملموسة	912,4	972,3	6,6%
مجموع الأصول	**74 050,9**	**76 588,5**	**3,4%**

المبالغ بملايين الدراهم	دجنبر 2024	دجنبر 2025	التطور
الأبناك المركزية، الخزينة العامة ،مصلحة الشيكات البريدية	0,7	0,7	-
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	25,1	28,9	15,1%
-الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة	25,1	28,9	15,1%
أدوات التغطية المشتقة			
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	1 738,8	2 707,5	55,7%
ديون تجاه الزبناء	56 997,9	58 019,5	1,8%
سندات الدين المصدرة	3 180,5	2 909,3	-8,5%
الضريبة الجارية -خصوم	189,0	171,5	-9,2%
خصوم – الضريبة المؤجلة	5,0	1,4	-72,1%
حسابات التسوية وخصوم أخرى	2 243,4	3 050,4	36,0%
المؤونات	554,4	573,0	3,4%
ديون تابعية وأموال خاصة للضمان	1 237,2	1 261,9	2,0%
رساميل ذاتية	7 878,9	7 864,3	-0,2%
رأس المال واحتياطيات مرتبطة	4 823,5	4 823,5	-
احتياطيات موطدة	2 273,0	2 551,2	12,2%
حصة المجموعة	2 273,0	2 551,2	12,2%
حصة الأقلية	0	0	0,0%
أرباح أو خسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية	41,4	44,5	7,3%
حصة المجموعة	41,4	44,5	7,3%

حصة الأقلية	0	0	0,0%
النتيجة الصافية للسنة المالية	740,9	*445,1*	*-39,9%*
حصة المجموعة	740,9	*445,1*	*-39,9%*
حصة الأقلية	-	-	-
مجموع الخصوم	**74 050,2**	**76 588,5**	**3,4%**

القسم الرابع : عوامل المخاطر

تواجه مجموعة مصرف المغرب عدة مخاطر ناتجة عن تنوع أنشطتها سواء على مستوى البنك أو على مستوى كافة الشركات التابعة.

وهكذا، طبقا لقوانين بنك المغرب واستنادا لأجود الممارسات الدولية، تستجيب منظومة المراقبة الداخلية الموضوعة للقوانين الجاري بها العمل، لكنها تتيح أيضا التزود بتدابير مناسبة من حيث التتبع والتحكم في المخاطر.

وبصفة عامة، تروم هذه التدابير التحكم الأمثل في المخاطر التي يتعرض لها مصرف المغرب. كما تتوخى أن تشكل أداة رئيسية للقيادة بالنسبة لكافة الفاعلين وأداة لا غنى عنها لضمان استمرارية المجموعة.

ويتبنى مصرف المغرب، ارتكازا على تجربة المجموعة التي ينتمي إليها، تدبيرا مركزيا لمخاطره. ويوضع هذا التدبير تحت وصاية مديرية المخاطر والمراقبة الدائمة للمجموعة، التي تتمثل مهمتها العامة في " إعطاء مسيري البنك ضمانة بأن تمارس جميع الأنشطة وفق شروط سلامة معقولة ".

وباستقلالية تامة عن المهن، ترفع تقاريرها مباشرة لرئيس مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة عبر لجنة المخاطر.

وتواكب مديرية المخاطر والمراقبة الدائمة للمجموعة المهن في إعداد خرائطها للمخاطر ووضع عمليات للمراقبة وتنظم المراقبات التراتبية والمهنية من المستوى الثاني وتقوم بتجميعها للحصول على رؤية عامة لجودة تنفيذ جميع أنشطة البنك.

وتم تجميع أهم المخاطر المغطاة في الفئات التالية : مخاطر السوق ومخاطر تدبير الأصول والخصوم ومخاطر الصرف ومخاطر الائتمان أو الطرف المقابل ومخاطر التشغيل...

1. مخاطر السوق

يتم تأطير أنشطة السوق من خلال حدود عامة وتشغيلية يتم وصفها في إطار استراتيجية مخاطر البنك.

وتتوزع أشكال هذه الحدود، سواء كانت عامة أو تشغيلية، على ثلاثة أنواع : كمية (القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات الضغط، والحساسيات المفصلة)، ونوعية (المنتوجات المرخص لها، العملات المرخص لها، الآجال القصوى...) وعتبات الخسائر. ويهم وضع هذه الحدود أنشطة مديرية أسواق الرساميل التي يتمثل دورها في ضمان عمليات الوساطة مع الزبناء (أنشطة FX ، السندات، القروض/الاقتراضات، عمليات الحفظ) وكذا أنشطة السوق لخزينة البنك.

وتنظم أنشطة السوق من خلال ثلاث مجالات مستقلة :

❖ ***الوظائف الأمامية :***

تعتبر الوظائف الأمامية واجهة البنك إزاء السوق. فهي تعمل على مركزة ومعالجة جميع حاجيات البنك وزبنائه من حيث التغطية والتمويل. وتلزم البنك على صعيد احترام الحدود الداخلية للسوق والحدود التنظيمية والاعتمادات الممنوحة له. كما تتبع تراتبيا للمديرية العامة المساعدة للخدمات البنكية للشركات والاستثمار.

❖ ***الوظائف الوسيطة :***

تضمن الوظائف الوسيطة عمليات المراقبة واحترام الحدود المسطرة من طرف قطب المخاطر.

❖ ***الوظائف الخلفية :***

تقوم الوظائف الخلفية بتتبع معالجة عمليات ما بعد السوق : التأكيد و الأداء والتسديد-التسليم والمحاسبة.

وهي مرتبطة بشكل تراتبي بمديرية الخدمات البنكية المقدمة للزبناء.

وعلى صعيد تتبع ومراقبة أنشطة السوق، يتولى قطب مخاطر السوق والمخاطر المالية :

- تتبع احترام الحدود ، سواء كانت كمية (مستويات المخاطر) ، نوعية (الأدوات، العملات أو الآجال المرخص لها) أو المتعلقة بمستويات الخسارة المسموح بها ؛
- معالجة التجاوزات (تحليل الأسباب و أسلوب وأجل التسوية...)
- مراقبة المخاطر والنتائج ذات الصلة بتطور الأسواق
- تحليل ومراقبة أرباح وخسائر التسيير
- الإصدارات ومراقبة جودة مؤشرات المخاطر
- اختبارات القيمة المعرضة للمخاطر
- إصدار وتحليل سيناريوهات الضغط
- التأكد من معطيات السوق
- التأكد من أن الوظائف الخلفية تحققت من الانسجام بين أدوات الوظائف الأمامية و المعطيات المحاسبية
- إصدار وتحليل بيانات تتبع التعرض للمخاطر

ويرتبط مباشرة بمديرية المراقبة المركزية للمخاطر.

ويجب أن يتم تتبع المخاطر على عدة مستويات في البنك مع فواصل للسلط بين الوظيفة الأمامية والوظيفة الوسيطة والوظيفة الخلفية والمخاطر والمراقبة المالية، أي بصيغة أخرى بين من يصدر الأوامر ومن يراقبها.

وهكذا، يتيح هذا التنظيم :

- التأكد الدائم من احترام المساطر والمعايير والحدود الموضوعة ؛
- تحليل أسباب أي تخلف محتمل في احترام المساطر والحدود
- إخبار الهيئات و/أو الأشخاص المعينين لهذا الغرض بمدى التجاوزات والعمليات التصحيحية المقترحة على المقاولات.

وعلى مستوى الأدوات المعلوماتية، يتوفر البنك على نظام " front-to-back Arpson " بخصائص تتبع المخاطر وحساب النتائج. ويلج قطب مخاطر السوق والمخاطر المالية لهذه المعلومات ويتوفر على أدوات تكميلية لإنجاز تحاليله على أكمل وجه.

أهم المخاطر وتدابير المراقبة

تمثل مخاطر السوق أو مخاطر تغير الأسعار الخسائر المفترضة نتيجة تغيرات سلبية للأسعار ومستويات النسب.

مخاطر الأسعار

تمثل مخاطر الوقوع في خسائر تبعا لتغيرات المستوى المطلق لسعر الفائدة، والفرق بين منحنيين للنسب أو انحراف المنحنى. وتوجد عدة عناصر بالنسبة لهذه المخاطر : مخاطر التوجيه ومخاطر الأساس ومخاطر الانتشار.

وتهم هذه المخاطر التداول حول السندات والخزينة. وتؤطر من طرف تدابير الحدود الكمية (القيمة المعرضة للمخاطر والقيمة الاسمية والحساسيات المفصلة).

مخاطر الصرف

وهي مخاطر الوقوع في خسائر تبعا لتغيرات أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المرجعية أو العملة المحلية.

وعلى غرار جميع المؤسسات البنكية، يتعرض مصرف المغرب لمخاطر الصرف المتعلقة بمختلف الأنشطة (الفروع بالخارج، القروض بالعملات، الاقتراض بالعملات، الصرف لأجل...). ويمكن للبنك أن يسجل تطورا في أسعار الصرف المستقبلية ليست في صالحه وبالتالي تسجيل انخفاض في هامش ربحه.

ويتم تأطير الوضعيات من خلال الحدود التنظيمية و الحدود الداخلية (القيمة المعرضة للمخاطر، اختبارات الضغط، الاسمي والفردي والعام، وتنبيهات الخسائر...)

وبالنسبة للبنك، يتم الحد من هذه المخاطر باعتبار تحملها من طرف الزبون في معظم العمليات بالعملات، ولا يلعب البنك إلا دور الوسيط. على غرار التمويلات بالعملات وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج...

يبلغ مجموع وضعيات الصرف الصافية برسم السنة المالية 201565 ألف درهم (وضعيات طويلة) ، أي 3,1% من الأموال الذاتية الصافية.

يبرز الجدول أعلاه بأن مصرف المغرب يظل ضمن الحدود الاحترازية التي تم إعدادها من طرف بنك المغرب التي تم تحديدها في 10% من الأموال الذاتية حسب العملات و 20% بالنسبة لكافة العملات.

مخاطر الصرف حسب أنواع العملات إلى غاية 31 دجنبر 2024

العملات	الوضعية بالعملات	مقابل القيمة بآلاف الدراهم	% من الأموال الذاتية
AED	311	856	0,013%
BHD	1	23	0,000%
CAD	214	1505	0,023%
CHF	396	4427	0,067%
DKK	0	0	0,000%

0,000%	6	76	DZD
1,738%	11 4237	10 860	EUR
0,095%	6264	494	GBP
0,000%	12	0	GIP
0,000%	9	143	JPY
0,057%	3726	114	KWD
0,001%	31	35	NOK
0,002%	98	35	QAR
0,041%	2720	1011	SAR
0,000%	-9	-10	SEK
0,002%	111	35	TND
0,013%	856	311	USD

المصدر : مصرف المغرب

المخاطر المتعلقة بالتخلف عن الأداء

ترتبط حصة مهمة من المخاطر التي تحيط بالمؤسسات المالية في الأسواق بأحداث التخلف عن الأداء (تعثر عدة أطراف، مخاطر عدم التحويل...)

ويمكن أن ينتج عن مخاطر السوق :

- مخاطر التسديد/التسليم
- مخاطر التغير

ويمكن لكل معاملة أن تتضمن واحدا من هذه المخاطر أو مجموعة مكونة من مخاطرتين أو ثلاثة. وينتج عن عملية للصرف مخاطر التغير أو التسليم.

فإذا تخلف أحد المتدخلين عن الأداء بينما أوفى الطرف الآخر بواجباته وهي : تسليم الأموال، فإن الخسارة تهم كافة المبلغ (المبلغ الاسمي) والمعاملة (عند التسليم) . وهو ما يعرف بمخاطر التسليم أو عدم تزامن التدفقات المتبادلة.

وتؤثر هذه المخاطر على الصرف (الناجز أو لأجل)، و مقايضة العملات. وبالنسبة للعمليات على الأسهم (النهائية أو المؤقتة) لا توجد هذه المخاطر باعتبار المعاملات تتم عبر نظام " Delevery Versus Payment " .

أما إذا كان التخلف تم بين التفاوض والتسليم، توافق الخسارة المفترضة تغير أسعار الصرف بين السعر المتفاوض عليه و السعر السائد في السوق في الوقت الذي يجب العثور على طرف مقابل جديد للتعويض. ويتعلق الأمر بكلفة التعويض وهو ما يعرف بمخاطر التغير.

ويتم تأطير هذه المخاطر بواسطة الحدود الفردية على الأطراف المقابلة بما في ذلك مراسلي قاعة الأسواق والممنوحة من طرف البنك في إطار دارسة المخاطر السنوية.

ويتم حساب مستهلكات القيمة المعرضة للمخاطر لمصرف المغرب عبر الأداة العامة View Risk المزودة بمعطيات مخاطر السوق (متجهات الحساسيات، وضعيات الصرف، منحنى الأسعار بالدرهم) بواسطة أدوات مصرف المغرب.

وهكذا تقوم GVR بحساب آلي لاختبارات الضغط التاريخية (أزمات 1994 و 1997 وأزمة الأقساط وكوفيد 19 ، إلخ) حسب الأزمات المسجلة التي تم تحديد معاييرها في الأداة و اختبارات ضغط رهنية (حصر السيولة والتوترات الدولية...)

وأخيرا يتم تزويد النتائج اليومية لأنشطة التداول (على صعيد السندات والصرف) في أداة أخرى و تشكل القيمة المعرضة للمخاطرة موضوع اختبار خلفي.

وباتت أشغال تعويض "GVR " و " CADRE " بواسطة أداة لها نفس الخصائص في قيد التنفيذ من أجل ضمان استقلالية لمصرف المغرب.

تقسيم المحافظ البنكية ومحافظ التداول

من أجل ضمان تدبير سليم وحذر لخزينته وتغطية مخاطره الخاصة، وضع مصرف المغرب إعادة تنظيم لمحافظه ومراكز ربحه (تقطيع الأنشطة حسب المكاتب) انسجاما مع خارطة المخاطر. وتضمن إعادة التنظيم هذه فصلا بين المحفظة البنكية (تدبير الأصول والخصوم و أنشطة الخزينة) و أنشطة مديرية أسواق الرساميل التي تتولى ضمان عمليات الوساطة مع الزبناء.

1. مخاطر تدبير الأصول والخصوم

يعتبر نهج تدبير الأصول والخصوم مقاربة لتحديد وقياس ومراقبة وتغطية المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على حصيلة البنك. ويتعلق الأمر أساسا بمخاطر السيولة والنسب والصرف.

في مصرف المغرب، يتم ضمان تدبير الأصول والخصوم من طرف مديرية التدبير المالي التي ترفع تقاريرها إلى مديرية تمويلات المجموعة ولجنة تدبير الأصول والخصوم.

المخاطر العامة لسعر الفائدة

وهي المخاطر بأن تتأثر نتائج البنك سلبا من خلال تقلبات أسعار الفائدة. ويكون لهذه التقلبات تأثير على المكافآت والتكاليف التي تدرها المنتوجات والأدوات المالية (الأصول، والخصوم والأدوات خارج الحصيلة) التي يتوفر عليها البنك. وعليه، يكون لهذه التقلبات تأثير مباشر على النتيجة المحصلة وعلى القيمة الحالية لمختلف المداخيل المستقبلية.

وينبغي بالتالي إدراك صحيح للطريقة التي يمكن بها لتقلبات المنحنى التأثير على هوامش البنك الربحية.

ويقتضي قياس المخاطر العامة لسعر الفائدة اعتماد مقاربة ترتكز على عدة نماذج لتحويل المعطيات الشهرية لمؤشرات كمية للمخاطر في سائر مدة الحياة المستقبلية للحصيلة.

ويعتبر القياس الرئيسي والإجباري للمخاطر العامة لسعر الفائدة هو الفرق بالنسبة لسعر الفائدة الذي يمثل خلال كل فترة الفرق بين الخصوم والأصول وفق سعر فائدة قار (الجاري ونسب التفويت الداخلي المرتبطة) في عملة معينة.

وتعتبر المخاطر العامة لسعر الفائدة نتيجة مختلف مكونات المخاطر التي تمثل أساسا بالفجوات :

- مخاطر توجيهية على العمليات بسعر فائدة قار : فجوة سعر الفائدة القار
- مخاطر اختيارية على الخيارات الصريحة إذا طور البنك نماذج خيارات وضمنية تتعلق أساسا بتسديدات مسبقة على القروض
- مخاطر أساسية على العمليات بسعر فائدة قابل للمراجعة ومتغير من خلال إزالة الارتباطات بين المؤشرات : فجوات المؤشرات.

أصدر بنك المغرب في مارس 2021 دورية جديدة تؤطر قياس مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بالمحفظة البنكية وتحدد متطلبات جديدة على مستوى الأموال الذاتية الاقتصادية. ودخلت هذه الدورية حيز التنفيذ في يونيو 2021.

ومن اهم التغييرات المدرجة بواسطة هذه التنظيمات الجديدة التي تؤثر بشكل ملحوظ على تقييم مخاطر أسعار المحفظة البنكية :

- لا تتم مراعاة الأركان غير الحساسة لأسعار الفائدة وهي أساسا الأموال الذاتية الأساسية و سندات المعاملات وسندات التداول ومواردها في السوق في تعرضها لمخاطر النسب؛
- يتم توزيع تدفقات الخزينة التوقعية على 20 فئة للآجال ؛
- تم تخفيض الحد التنظيمي المتعلق بالأموال الذاتية من 20% من الأموال الذاتية العامة إلى 15% من الأموال الذاتية من المستوى 1 (CET1). تجدر الإشارة بأن السلطات التنظيمية منحت فترة انتقالية لاحترام الحد الأدنى التنظيمي Δ EvE : 20% من الأموال التنظيمية العامة إلى غاية 31 دجنبر 2021، 21,20% من الأموال التنظيمية CET1 إلى غاية 31 دجنبر 2022، 15% من الأموال التنظيمية CET1 إلى غاية فاتح يناير 2023 ؛
- تحديد المخاطر الأساسية من خلال تحديد تاريخ المراجعة والمرجع المعتبر لوضع المؤشر والأسعار المطبقة بالنسبة للأدوات وفق سعر فائدة متغير؛
- حساب مدة الحياة المتوسطة لتدفقات الحصيلة وخارج الحصيلة المحينة، طبقا لصيغة المدة الخاصة ؛
- تطبيق 6 سيناريوهات لأزمات أسعار الفائدة على 3 عملات : الدرهم / اليورو / الدولار الأمريكي .

تم وضع تدابير للتأطير والمراقبة لمصرف المغرب. وتم تسطير الحدود من حيث الأحجام.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها مخاطر البنك بعدم الوفاء، ضمن الشروط العادية، بالتزاماته عند حلول استحقاقها. ويمكن أن تتخذ شكلين :

- مخاطر انعدام السيولة : تتجسد بعدم قدرة البنك على الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة التزاماته غير المنتظرة في أجل قصير، لاسيما عند سحب مكثف للودائع؛
- مخاطر التحول : حيث يكون أجل الاستعمالات عموما أكبر من أجل الموارد، تحول مرتبط بالنشاط البنكي.

توجد مخاطر السيولة في 3 مستويات :

- **مخاطر التمويل :** وهي المخاطر التي تتجسد من خلال ضرورة الحصول على موارد جديدة عندما لم تعد أحد الموارد التي كان يتوفر عليها البنك في السابق متاحة (مثلا عندما يتم سحب مكثف للودائع عند الطلب) ؛

- **مخاطر الأجل :** وهي المخاطر التي تظهر عندما لا يمكن للبنك الحصول على مداخيل مالية على الرغم من توقعها (مثلا عدم قدرة الزبون على تسديد قرض) ؛
- **مخاطر الاستدعاء :** وهي المخاطر المتعلقة بالحصول على موارد جديدة (مثلا نتيجة اقتراضات مهمة للقروض) ؛

وتبرز مقاربة السيولة وضعية تحول البنك. وتتيح قياس حاجيات التمويل على الأمد القصير والمتوسط والطويل أو أهمية فوائض السيولة التي يجب وضعها حسب أنواع الآجال.

في إطار تدبير مخاطر السيولة، تتولى لجنة تدبير الأصول والخصوم :

- الموافقة على الاستراتيجية العامة في مجال تدبير مخاطر السيولة ؛
- تدبير خزينة البنك على الأمدين المتوسط والطويل؛
- وضع مقاربة لقياس وتتبع مخاطر السيولة ؛
- وضع نظام للحدود المناسبة التي تؤطر أهم المؤشرات المستعملة ؛
- الحرص بأن تنجز محاكاة سيناريوهات الضغط بغية تقييم قدرة البنك على مواجهة وضعيات أزمة السيولة؛
- التقرير بشأن المخطط الاستعجالي الذي سيتم وضعه في حالة توترات أو أزمة في السيولة ؛
- توقع أدوات واستراتيجيات تغطية مخاطر السيولة ؛
- تحديد نظام للتقارير في الوضعيات العادية أو أزمة السيولة ؛
- الحرص على احترام المعاملات التنظيمية ومن ضمنها نسبة السيولة.

فضلا عن لجنة دورية لتدبير الأصول والخصوم، تم وضع لجنة شهرية للخزينة في يناير 2016 بهدف تشغيل خزينة البنك على الأمد القصير.

اتفاقيات التصريف

تتبع نماذج تدبير الأصول والخصوم ضمن البنك منطق « Run Off » انطلاقا من الحصيلة المسجلة عند تاريخ الحساب. وتتيح هذه المقاربة التوفر على رؤية لتصريف الحصيلة في الزمن و التوفر على قياس دقيق للهامش عند فرضية توقف النشاط مع مراعاة إنتاج تجاري أو نشاط مالي مستقبلي .

وتعتمد قواعد التصريف على مقاربة موزعة على المبالغ الجارية. ومن خلال هذه التوزيعات، ترتكز على تحديد فئات منسجمة من حيث "السلوك " .

وتعتبر هذه النماذج الدعامة المشتركة لقياس مخاطر النسب والسيولة و لقيادة الهامش.

وتستخدم :

- لحساب من جهة مخاطر أسعار الفائدة العامة وبالتالي هي تؤثر على القرارات في مجال التغطية ؛
- ومن جهة أخرى لحساب أسعار التفويت الداخلية بين الفريق التجاري وفريق تدبير الأصول والخصوم. وفي هذا الصدد، فهي تحدد الهوامش التحليلية للقروض والجمع.

ويجب على نماذج تدبير الأصول والخصوم، التي تتم معايرتها ومراجعتها سنويا، التخفيف من مخاطر التغطية الزائدة؛ في هذا السياق، تهدف الدراسة الإحصائية أساسا إلى :

- استبعاد مخاطر التركيز : إذا كانت نسبة ضعيفة من الزبناء تمتلك نسبة كبيرة من الجاري، من شأن الجاري العام أن ينخفض بقوة بشكل غير قابل للتوقع. وتقتضي قاعدة الحذر بأن يتم سحب هذا الجزء من الجاري (الحصة المتقلبة) ؛
- مراعاة الدورات/ المواسم : إذا كان تاريخ الجاري يتوزع على فترات موسمية/ سيتم تعويض المتغير " رصيد الحسابات " من خلال " متوسط من سنة لأخرى لأرصدة الحسابات "، ويتم حساب هذا المعدل على فترة طويلة بما تكفي للتحرر من تأثيرات الدورة؛
- الحفاظ على الدقة مع مرور المدة بغية الحفاظ على منطق تجاري للتصريف

مخاطر الصرف (المحفظة البنكية)

يتم تتبع وتدبير مخاطر الصرف للمحفظة البنكية من طرف لجنة تدبير الأصول والخصوم التي تطلع على التعرضات وتطورها من خلال التقارير الدورية الموضوعة.

وتراقب وظيفة تدبير الأصول والخصوم وضعيات الصرف للبنك، باستثناء الوضعيات التي يتم تدبيرها في إطار أنشطة التداول، وذلك في إطار المعايير الدولية المتعلقة بقياس وتأطير مخاطر الصرف.

وفي إطار مخاطر الصرف، تهدف لجنة تدبير الأصول والخصوم أساسا إلى :

- تحليل المخاطر ؛
- تأكيد مقترح الحدود ومحاسبتها مع الحدود العامة والتنظيمية؛
- التحقق من احترام هذه الحدود ؛
- المصادقة على مقترحات التدبير

ويمكن قياس وضعيات الصرف التشغيلية بطريقة " التدفق " أو " المخزون " . وبالنسبة لمصرف المغرب، تتكون هذه الوضعية من وضعيات الصرف، تحويلات الحصيلة وخارج الحصيلة للزبناء وكذا تحصيل أوراق البنك.

تنتج وضعيات الصرف البنيوية أساسا من أخذ مساهمات بالعملات محتسبة بالقيمة العادلة حسب النتيجة التي يجب مراعاتها في وضعية الصرف التشغيلية وغير البنيوية بالنظر لكون وضعية الصرف الناجمة تتم إعادة تقييمها حسب الطرف المقابل لحساب النتيجة. وبالنسبة لمصرف المغرب، تتكون هذه الوضعية من الدولار الأمريكي على سندات مساهمة الشركة التابعة CDM » International « التي تشكل موضوع تأطير حسب الحد العام للمبلغ.

مخاطر الائتمان أو الطرف المقابل

تندرج سياسة مصرف المغرب في إطار المبادئ العامة ومع مراعاة المعايير الموضوعة من طرق السلطات التنظيمية. وهي تغطي الجوانب المتعلقة بالأخلاقيات المهنية، والمسؤولية، و اتخاذ القرار بشكل جماعي، والتحكم في المخاطر وتتبعها، و مكافأة العمليات، إلخ.

وتتم مراجعتها سنويا، في إطار استراتيجية المخاطر التي تفحص جميع أنشطة البنك والمخاطر التي تنجم عنها وتسطر الحدود التشغيلية من حيث فئات الزبناء وقطاعات النشاط والتركيز، إلخ.

ويتم تقديم هذه الاستراتيجية من طرف مجلس الإدارة الجماعية إلى مجلس الرقابة الذي يقوم بالمصادقة عليها.

ولتدبير مخاطر الائتمان، حدد مصرف المغرب عدة مستويات للمراقبة :

- عمليات مراقبة قبلية لطلبات القروض : تخضع طلبات أخذ المخاطر الناجمة عن مختلف وحدات البيع للمجموعة لمديرية المخاطر التي تتولى تحليل ملف القرض وتقييم حجم نشاط الزبون والأسس الاقتصادية للتمويلات المطلوبة و تقييم محتوى ومصداقية الضمانات. ثم تخضع طلبات القروض المصادق عليها لموافقة لجنة القروض ؛
- مراقبة بعدية للتمويلات : تتبع التزامات البنك ؛
- الامتثال لقواعد بنك المغرب لاسيما في مجال تحليل المخاطر حسب الزبناء وبالنسبة لجميع الزبناء من نفس الفئة ؛
- مراقبة دورية من طرف المفتشية العامة التي تضمن مراجعة منتظمة لكافة المحفظة. وفي حالة تراجع جودة المخاطر، تضمن المفتشية العامة حضورا أكثر قربا.

➢ ***إجراءات اتخاذ القرار وتدبير المخاطر***

➢ الدراسة والقرار

ينتج مسار القرار عن السلط التي يمتلكها رئيس الإدارة الجماعية والتفويضات الفرعية التي يوزعها على الفاعلين، وفق طريقة شخصية، توزع حسب الأسواق. وفضلا عن الحدود المفوضة، يتم اتخاذ القرارات من طرف لجنة القروض التي تتخذ القرارات بكيفية جماعية.

يتم تدبير مسار اتخاذ القرار من خلال تطبيق معلوماتي مركزي ومتكامل يحدد تبعا لمعايير محددة مستويات التفويض اللازمة. وتتطلب القرارات لفائدة الزبناء المهنيين والمقاولات نظرة مزدوجة على الخط التجاري والمخاطر.

وتلجأ الشركات التابعة لرأي المحاور المهنية المتخصصة لمصرف المغرب التي تشترط المنح.

ويتم تشكيل طلبات القروض المعبر عنها بواسطة المحاور التجارية وتوثيقها طبقا لقواعد السلطات التنظيمية ومعايير البنك.

➢ الوضع والضمانات

يتم وضع القروض بعد التأكد من احترام شروط المنح.

وتتم مركزة تدبير ملفات القروض.

➢ مراقبة المخاطر وإعادة تصنيف الديون

تتولاها هيئة خاصة ومستقلة ، ويدعمها مراسلون في مختلف الأسواق وفي الجهات.

وتتولى هذه البنية التي تتوفر على ولوج لأنظمة معلومات البنك مهمة مراقبة جودة التعهدات وإدراك تصور وقائي للمخاطر (عوارض الأداء وتجميد الحسابات) وضمان تتبعها.

وتنظم على أساس مؤشرات داخلية تتبعا مقربا للديون الحساسة الذي يتم من خلال لجنة شهرية خاصة. وتحدد الديون التي تخضع لتنزيل في التصنيف إلى " ديون معلقة الأداء " حسب المعايير المحددة من طرف السلطة التنظيمية وتقوم بتكوين مخصصات احتياطية لها. وتتم المصادقة على هذه القرارات من طرف لجنة خاصة لضمان تغطية تامة للمخاطر والامتثال للمعايير التنظيمية .

➢ التحصيل

بالنسبة لسوق التقسيط والمهنيين والمقاولات الصغرى، تقوم الشبكة بتحصيل أول قسط غير مؤدى من طرف الزبناء ذوي المخاطر الضعيفة وعلى المديونيات إلى غاية 30 يوما من التأخير. وتتولى البنيات المركزية للتحصيل فور أول قسط غير مؤدى للزبناء ذوي المخاطر المتوسطة والمرتفعة والمديونيات فور 30 يوما للتأخير.

بالنسبة لسوق المقاولات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، يتم ضمانه عن طريق المكلفين بالأعمال، حسب الحالة وبناء على قرار للجنة خاصة أو طلب الوظيفة التجارية ودعم بنية مركزية خاصة بالتحصيل وهيكلة الديون.

إذا مر الملف إلى مرحلة " الديون غير المؤداة "، يتم التكفل به في مديرية التحصيل التي تواصل التحصيل وتعمل بشكل مواز على إجراء المتابعات القانونية .

إن كل مسار اتخاذ القرار ومراقبة المخاطر هو قابل للتتبع والافتحاص.

- التصنيف الداخلي

يتمتع مصرف المغرب بنظام تصنيف متميز. يغطي جميع الديون المستحقة على الشركات (الشركات الصغرى والمتوسطة - الصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى والشركات العاملة في مجال التطوير العقاري والسياحي)، ما عدا الأبناك والمؤسسات المالية التي تتوفر على تصنيف محدد.

يتماشى نظام تصنيف مصرف المغرب مع توصيات اتفاقية بازل 2.

بحيث يعتمد هذا النظام، الذي يتم اختباره سنويًا، على التقييم النوعي والكمي، ويقوم على إشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار: بمن فيهم القائمين على الأعمال والمخاطر وصناعة القرار.

بالنسبة إلى الشبكة المصرفية، تخضع جميع القروض الاستهلاكية لدرجة منح إما خاصة بمصرف المغرب أو بشريكه وفا سلف، وذلك وفقًا لمعايير جد محددة.

- شبكة تصنيف الشركات

تحتوي الشبكة على 13 درجة من A إلى E، مع مستويات متوسطة، بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة، وعلى درجتين اثنتين F وZ، بالنسبة للأطراف المقابلة المتعثرة، وآخرها للأطراف المقابلة في حالة الاسترداد القانوني.

تتماشى هذه الدرجات مع مقاييس التصنيف المعتمدة من لدن مؤسسات التصنيف الدولية البارزة: وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة موديز.

- التفويض

يعد التصنيف عنصراً أساساً في عملية صنع القرار وشرطاً محدداً لمستوى التفويض.

- المخاطر الحساسة

تسهر اللجنة الشهرية، المكلفة بتوقع وتتبع المخاطر الحساسة القائمة على المعايير الكمية والنوعية، على مراقبة الأطراف المقابلة التي تعاني من الهشاشة والضعف.

المخاطر المتعلقة بالتمركز

إن خطر التمركز عند منح الائتمان يكمن في التعرض المفرط الذي قد يكبد البنك خسائر مهمة؛ ولذلك تتم مراجعة الحدود القطاعية بشكل دوري.

عند كل ثلاثة أشهر، يتم إجراء تحليل للتغيرات الحاصلة في تمركز الالتزامات من أجل منع التعرض المفرط لقطاع معين.

إن قياس وتدبير هذا الخطر يساعد على فهم شكل ومستوى خطر التمركز عند منح الائتمان المتكبد حسب نوع التعرض. يتخذ مصرف المغرب مجموعة من التدابير وعلى رأسها آليات الضمان، إلخ.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مصرف المغرب لا يزال معرضًا لبعض مخاطر الطرف المقابل:

بآلاف الدراهم

عدد المستفيدين حتى 31/03/2025	مقدار المخاطر المرجحة التي تجاوزت 10٪ من صافي الأموال الذاتية			
	قروض عن طريق الدفع	قروض عن طريق التوقيع	باقي الالتزامات	المجموع
8	7 367 377	383 232	-	7 750 609
عدد المستفيدين حتى 31/03/2024	**مقدار المخاطر المرجحة التي تجاوزت 10٪ من صافي الأموال الذاتية**			
	قروض عن طريق الدفع	**قروض عن طريق التوقيع**	**باقي الالتزامات**	**المجموع**
5	4 922 521	87 288	-	5 009 669

المخاطر الحساسة

تجري مراقبة المخاطر الحساسة من لدن مصلحة متخصصة ومستقلة عن إدارة تدبير المخاطر، مدعومة من قبل المراسلين المتواجدين في مختلف الأسواق والجهات.

تضطلع هذه المصلحة، التي تتمتع بإمكانية الولوج إلى نظام المعلومات الخاص بالبنك، بمهمة مراقبة جودة الالتزامات، والتنبؤ، من منظور وقائي، بتدهور المخاطر (المستحقة، وتجميد الحسابات، وما إلى ذلك) وضمان تتبعها..

يعتمد نظام مراقبة المخاطر على المراجعة المنتظمة للأطراف المقابلة التي تعاني من الهشاشة والضعف المحتملين وفقًا لمختلف المعايير النوعية والكمية، مثل مؤشرات المخاطر المتقدمة.

يسهر على تسيير هذا النظام بشكل خاص لجنة شهرية متخصصة في توقع المخاطر ومراقبتها.

تنقسم هذه اللجنة الشهرية إلى خمس لجان فرعية حسب السوق، ويتعلق الأمر: بالشركات الكبيرة؛ وشبكة الدار البيضاء؛ والشبكة خارج الدار البيضاء؛ والتجزئة؛ والنافذة التشاركية والشركات التابعة.

عند نهاية كل اجتماع، تتطرق اللجنة للقرارات التالي ذكرها:

- متابعة تقدم أشغال خطط العمل التي أقرتها اللجنة السابقة والتي تقع مسؤولية تنفيذها على عاتق الأسواق؛
- سحب ملف المخاطر الحساسة بعد تحسن وضعها؛
- تنزيل ملف "المخاطر الحساسة"؛
- تحويل القضايا الحساسة إلى مصلحة التحصيل من أجل العمل المشترك والتنسيق مع الفاعلين في الأسواق لأجل متابعة هذه الحالات؛
- تخفيض درجة العميل الحساس؛
- خطط العمل التي يتعين اتخاذها بهدف حماية واسترداد الديون المسجلة في القضايا المرفوعة على أنها مخاطر حساسة؛
- إعداد المخصصات المحتملة، في إطار النصوص التنظيمية المعمول بها، والتي سيتم المصادقة عليها خلال انعقاد اللجنة الشهرية بخصوص الذمم المدينة؛
- رفع الملف للمنازعات.

المخاطر المتعلقة بالتخلف عن السداد

مخاطر التخلف عن السداد هي مجموع المخاطر المتعلقة بتعثر المقترض، والتي تتسبب في عدم قدرة هذا الأخير على أداء التزاماته تجاه مجموعة مصرف المغرب.

يتوافق هذا التعريف مع المتطلبات الاحترازية المعمول بها في دورية بنك المغرب رقم (19 / 2002 / G).

وبالتالي، يُعتبر المدين متخلفًا عن السداد عند استيفائه لشرط واحد على الأقل من الشرطين التاليين:

- التخلف عن السداد لأزيد عن 90 يوماً؛

- تجميد الحساب؛

وبشكل أعم، لا يستبعد البنك أن يفي المدين بالتزاماته الائتمانية بشكل كامل دون اللجوء إلى التدابير المحتملة مثل تحقيق الضمان.

2. مخاطر الملاءة

يخضع مصرف المغرب للنصوص التنظيمية الاحترازية لبنك المغرب، والمتعلقة بحساب الحد الأدنى لنسبة الملاءة والالتزام بها. وفقًا لدورية بنك المغرب المتصلة بالمعامل الأدنى لنسبة الملاءة المالية لمؤسسات الائتمان، يتعين على البنك أن يحترم، على أساس فردي و / أو موطد، النسبة الدنيا لمعامل الملاءة 12٪، بما في ذلك 9٪ في المستوى الأول.

فضلا عن ذلك، وفي إطار نظام قبول المخاطر، وضع مصرف المغرب لنفسه أهدافًا إدارية وحدود قبول على نسبة الملاءة المالية التي تتجاوز الحدود الدنيا التنظيمية.

يعتبر قسم الخزينة وإدارة الأصول والخصوم مسؤولاً عن ضمان الملاءمة الدائمة بين الأموال الذاتية المتاحة والأصول المرجحة بالمخاطر للبنك، وفقًا لأهداف إدارته.

يتم حساب متطلبات الأموال الذاتية من خلال مراعاة:

- الأصول المرجحة بالمخاطر والأموال الذاتية حتى الآن؛
- توقعات حول تطور مجاميع الميزانية العمومية؛
- التدفق المتوقع للأموال الذاتية (الديون الثانوية / النتيجة، إلخ)؛
- سياسة توزيع الأرباح؛
- التغييرات التنظيمية المحتملة أو المعيارية المنصوص عليها في طرق الحساب.

تجري عملية تخطيط رأس بالتزامن مع السنة المالية المتصلة بها اتصالاً وثيقًا.

يتم تحديث تخطيط رأس المال كلما اقتضت الضرورة ذلك.

يرفع قسم الخزينة وإدارة الأصول والخصوم تقارير ربع سنوية إلى اللجنة المكلفة بإدارة الأصول والخصوم حول مستوى نسبة الملاءة المالية وتطورها. كما أنه يقترح، عند الاقتضاء، التدابير المقررة بهدف الامتثال للأهداف المسطرة، والشروع في تطبيقها بعد الموافقة عليها.

تخضع الأدوات المالية (على سبيل المثال: الديون الثانوية) الصادرة عن مصرف المغرب كجزء من إدارته للأسهم لمسؤولية قسم الخزينة وإدارة الأصول والخصوم.

نسبة الملاءة المالية

2024-2022

يتمتع مصرف المغرب بأسس متينة تسمح له بالوفاء بجميع التزاماته، كما يتضح من نسبة الملاءة المالية للفترة الممتدة بين 2022 - 2024:

على صعيد الشركة (بمليون درهم)	يونيو 22	دجنبر 22	يونيو 23	دجنبر 23	يونيو24	دجنبر 24
الأموال الذاتية من المستوى 1 (T1)	5 111	5 005	5 053	5 478	5 559	6 130
الأموال الذاتية من المستوى 2 (T2)	1 699	1 567	1 556	1 456	1 446	1 196
الأموال الذاتية	6 811	6 572	6 609	6 934	7 005	7 326
مخاطر الائتمان المرجحة والتشغيل والسوق	44 955	44 951	46 029	47 587	51 520	50 674
مخاطر الائتمان المرجحة	40 200	40 371	41 338	42 142	45 686	44 244
مخاطر التشغيل المرجحة	4 336	4 464	4 514	4 689	4 913	5 158
مخاطر السوق المرجحة	419	116	177	756	921	1 272
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)	11,37%	11,13%	10,98%	11.51%	10,79%	12,10%
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)	15,15%	14,62%	14,36%	14.57%	13,60%	14,46%

المصدر: مصرف المغرب

خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2024، استوفى مصرف المغرب المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالملاءة المالية وبالطرف الآخر بنسبة 12,10٪ عند متم 2024.

في 31 دجنبر 2024، بلغت نسبة الملاءة المالية 14.31٪. تبين هذه النسبة مستوى الملاءة المالية الذي يعكس قدرة البنك الكبيرة على الوفاء بالتزاماته من خلال الأموال الذاتية.

يتم احتساب المخاطر المرجحة باستخدام المقاربة القياسية لمخاطر الائتمان والطرف المقابل والسوق، وباستخدام طريقة المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

منذ عام 2019، ولاعتبارات احترازية، طلب بنك المغرب من المؤسسات الائتمانية إنشاء سند للأموال الذاتية يسمى "سند الأموال الذاتية لمواجهة التقلبات الدورية" على أساس فردي و / أو موطد.

يتكون هذا السند، الذي يتأرجح مستواه بين نطاق 0٪ و2.5٪ من المخاطر المرجحة، من الأموال الذاتية الأساسية من المستوى الأول. ويسبق الامتثال لهذا الحد الإضافي إشعار مدته 12 شهرًا. إن التصريح بنسب الملاءة للجهة التنظيمية يتم على أساس نصف سنوي، ويصاحب هذا الإجراء نشر الدعامة الثالثة التي تهدف إلى ضمان شفافية المعلومات المالية: تفاصيل النسب الاحترازية، وتكوين الأموال الذاتية، وكذا توزيع المخاطر المرجحة.

نسبة الملاءة المتوقعة

عند متم سنة 2024، تفوق النسب المتوقعة لمصرف المغرب على أساس فردي وموطد الحدود الدنيا التنظيمية السارية: 9.0٪ من حيث نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى الأول و12.0٪ من إجمالي الأموال الذاتية القائمة على السياسة الداخلية لإدارة رأس المال.

يتم احتساب الأموال الذاتية الاحترازية وفقًا للمنشور رقم 14 G 2013 وللإشعار الفني رقم 01 / 2018 / DSB الذي يتضمن تأثيرات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية.

توضح الجداول أدناه تطور نسبة الملاءة المتوقعة لمصرف المغرب على مدار الثمانية عشر شهرًا القادمة:

فردي	دجنبر24	يونيو 25	دجنبر25	يونيو 26
نسبة CET 1	9,81%	9,76%	9,52%	9,44%
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)	12,10%	11,95%	11,62%	11,46%
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)	14,46%	14,22%	15,17%	14,85%

المصدر: مصرف المغرب

موطد	دجنبر24	يونيو 25	دجنبر25	يونيو 26
نسبة CET 1	10,50%	10,37%	9,96%	9,93%
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)	12,72%	12,48%	11,96%	11,84%
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)	14,20%	13,88%	14,60%	14,36%

المصدر: مصرف المغرب

تظل النسب المتوقعة لمصرف المغرب أكبر من الحد الأدنى التنظيمي المعمول به: 9.0٪ من حيث نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى الأول و12.0٪ من إجمالي الأموال الذاتية القائمة على السياسة الداخلية لإدارة رأس المال..

توزيع وتباين الأصول المرجحة بالمخاطر (بآلاف الدراهم)

	دجنبر 23		دجنبر 23		التطور	
	الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية	الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية	الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية
مخاطر الائتمان	42 375 958	3 390 077	45 358 894	3 628 712	2 982 936	238 635
منها السيادية	8 167	653	66 078	5 286	57 911	4633
منها المؤسسات	2 870 776	229 662	1 968 774	157 502	-902 002	-72160
منها الشركات	26 987 922	2 159 034	30 885 736	2 470 859	3 897 814	311 825
منها عملاء التجزئة	9 696 433	775 715	9 915 822	793 266	219 388	17 551
مخاطر السوق	755 608	60 449	1 272 009	101 761	516 400	41 312

مخاطر التشغيل	4 970 090	397 607	5 497 993	439 839	527 903	42 232
المجموع	**48 101 656**	**3 840 133**	**52 128 896**	**4 170 312**	**4 027 240**	**322 179**

المصدر: مصرف المغرب

توزيع مخاطر السوق

بآلاف الدراهم

	31/12/2022	31/12/2023	31/12/2024
الأموال الذاتية من المستوى الأول	5 540 206	5 986 956	6 629 034
إجمالي الأموال الذاتية	6 648 040	7 008 784	7 401 240
المخاطر المرجحة	45 936 796	48 101 656	52 128 896
نسبة الأموال الذاتية الاساسية (1T)	12,06%	12,45%	12,72%
نسبة الملاءة	14,47%	14,57%	14,14%

المصدر: مصرف المغرب

عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

تهدف عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، من ناحية، إلى ضمان التوازن الدائم بين الأموال الذاتية للبنك وجميع المخاطر التي تنطوي عليها وتوقع الاختلالات التي من شأنها أن تضر بقابليته المالية واستمراريته، ومن ناحية ثانية، إلى تنفيذ حلول الاسترداد المناسبة.

وتلعب هذه العملية دوراً جوهرياً في التقييم:

- نموذج أنشطة البنك؛
- الحكامة الداخلية والتدبير الشامل للمخاطر؛
- المخاطر الكبرى - قبول المخاطر؛
- متطلبات رأس المال التنظيمية والداخلية؛
- إدارة الأموال الذاتية الاحترازية (الركيزتان 1 و2).

تعد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال عملية تخضع للتحسين المستمر، والتي تتطور بناءً على طلب المسؤولين، لتأخذ في الاعتبار التغييرات التنظيمية (منشور W / 2021 / 3 والمتطلبات المتزايدة لبنك المغرب) ودمج أفضل الممارسات الدولية.

يقدم الإطار العام لقبول المخاطر عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال كواحدة من آلياته التشغيلية الرئيسية.

بالنسبة للسنة المالية لعام 2021، تم احترام عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإثرائها. وعليه، يتم إبلاغ المجلس المكلف بالمراقبة بانتظام بالتغييرات المهمة التي طرأت على هذه العملية، وبإعداد تقارير منتظمة ورفعها إليه. كما تم إدراج التغييرات التي أدخلت على نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في جدول أعمال اجتماع المجلس التنفيذي.

وأخيراً، جرى تعزيز ملكية النظام من خلال ما يلي:

- دورة تكوينية في نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لصالح أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس المراقبة في عام 2021؛
- دعم قوي من قبل الإدارة المالية، والتي تضمن تمركز نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والتي حققت، خلال السنة المالية الفارطة، أشغالاً مهمة لتحسين وتعزيز النظام (انظر التغييرات الرئيسية المدمجة في نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لعام 2021)؛
- الدعم التقني من لدن شركة خارجية بهدف التحسين المستمر لنظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ومن أجل دمج أفضل الممارسات الدولية؛
- دمج العناصر الرئيسية لنظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في بيانات التقارير الموجهة إلى الهيئات المسؤولة وكذا إلى مجلس المراقبة، وإثرائها بأبعاد استشرافية يتم تحديثها بانتظام.

3. المخاطر المتعلقة بالمنافسة

يعد مصرف المغرب بنكًا شاملاً يخدم جميع شرائح الزبناء (الأفراد والمهنيون والشركات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة) وكافة الأعمال المصرفية.

المنافسون الرئيسيون لمصرف المغرب هم: التجاري وفا بنك، والبنك الشعبي المركزي، وبنك أفريقيا، والشركة العامة، والبنك المغربي للتجارة والصناعة، وبنك CIH، والقرض الفلاحي، وبنك CFG، والذين يعملون على تطوير النشاط المصرفي التجاري.

تعتمد استراتيجية التموقع في مصرف المغرب على:

- جودة الخدمة والامتثال لالتزاماتها تجاه الزبناء(على سبيل المثال: حملات الرهن العقاري لمدة 48 ساعة، والقرض الاستهلاكي)؛
- الابتكار باعتباره ثقافة مؤسسية في خدمة الزبناء(دفع الفواتير باستخدام أجهزة الصراف الآلي، بطاقة "دابا دابا" المدفوعة مسبقًا والقابلة لإعادة التعبئة، والخدمات المصرفية الإلكترونية، إلخ)؛

إن حجم المجموعة يعد عاملاً مميزًا لجميع شرائح الزبناء (عرض التنقل للأفراد مع مجموعة RIBAT بشراكة مع Crédit Lyonnais وIntermed وe-Ris ومع الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي في فرنسا للشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقربها من بنك التمويل والاستثمار التابع للمجموعة).

4. المخاطر المتعلقة بالتشغيل

تبنى مصرف المغرب التعريف المنبثق عن توصيات بازل 2 للمخاطر التشغيلية. والذي يتعلق بالخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية، بما في ذلك الأحداث ذات احتمال ضعيف لوقوعها، لكن في المقابل احتمال حصول خسائر كبيرة يبقى مرتفعا. وتتضمن مخاطر التشغيل المخاطر القانونية وعدم المطابقة لكنها لا تتضمن المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

ويتعلق الأمر بالمخاطر المرتبطة بتنفيذ المعاملات. وهي تشمل مخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر القانونية والضريبية والتنظيمية والتجارية.

- **تنفيذ منظومة تدبير مخاطر التشغيل**

تحيط مخاطر التشغيل بجميع المنتجات والأنشطة و المناهج والأنظمة البنكية. ويعتبر التدبير الفعال لمخاطر التشغيل عنصرا أساسيا من منظومة تدبير مخاطر البنك وشركاته التابعة. ويعتبر التدبير السليم لمخاطر التشغيل مرآة لنجاعة مجلس الإدارة الجماعية في إدارة منظومة تدبير المخاطر المتعلقة بمحفظة المنتجات والأنشطة ومناهج وأنظمة البنك.

وتم توزيعها إلى 7 فئات من المخاطر تم تحديدها بموجب بازل II، والمقسمة بدورها على فئات فرعية في المرجع الداخلي لأحداث المخاطر (من المستويين 2 و 3) .

1. الغش الداخلي
2. الغش الخارجي
3. الممارسات في مجال التشغيل والسلامة في مكان العمل
4. الزبناء والمنتجات والممارسات التجارية
5. أضرار على الأصول الملموسة
6. اختلالات النشاط والأنظمة
7. تنفيذ وتسليم وتدبير المناهج

ويمكن أن ترتبط مختلف هذه الفئات بمخاطر عدم المطابقة : في مجملها فئات " الغش" و " الزبناء والمنتجات والممارسات التجارية " ؛ كل حالة على حدة ، الفئات الأخرى.

وتطمح منظومة تدبير مخاطر التشغيل الموضوعة على مستوى مجموعة مصرف المغرب إلى تلبية الأهداف التالية :

- تقييم مخاطر التشغيل والوقاية منها ؛
- تحسين عمليات المراقبة
- تنفيذ العمليات الوقائية و/أو التصحيحية لمواجهة المخاطر الرئيسية ؛
- إدماج التأثير التنظيمي الثلاثي، وعلى وجه التحديد الإدارة من خلال الأموال الذاتية والمراقبة التنظيمية والتواصل المالي.

1. مكونات النظام

يعتمد نظام تدبير المخاطر التشغيلية المطبق على أربع مكونات:

المكون التنظيمي

يُعهد بمراقبة المخاطر التشغيلية إلى هيئة مسؤولة عن المراقبة الدائمة للمخاطر، وهي البنية الشاملة لنظام المراقبة الداخلية للبنك.

يتحقق نظام التدقيق الداخلي بشكل دوري من التنفيذ الفعال لنظام تدبير المخاطر التشغيلية على مستوى المؤسسة بأكملها.

يقوم مجلس الإدارة الجماعية بمراقبة حالة المخاطر بشكل منتظم من خلال لجنة المراقبة الداخلية التي يرأسها رئيس مجلس الإدارة الجماعية .

تتكلف لجنة المخاطر بإبلاغ مجلس الرقابة بكافة المخاطر الرئيسية المطروحة.

المكون النوعي

يمكن من تقييم ومنع المخاطر من خلال خارطة مخاطر التشغيل. وتتمثل ممارسة خارطة مخاطر التشغيل، من خلال مقاربة نوعية واستباقية، في تقييم تعرض مديريات البنك لمخاطر التشغيل، وذلك بالنظر للأنشطة والمهام الممارسة (التشغيل والدعم)، بغية التركيز على تدابير الوقاية ومراقبة مناهجها و وظائفها الأكثر حساسية.

تصادق لجنة المراقبة الداخلية على الخارطة التي يتم تحيينها بانتظام والعمليات المقترحة (مخطط العمليات) و الأولوية المرتقبة.

المكون الكمي

يمكن من قياس ومراقبة تكلفة المخاطر والعوارض من خلال مراقبة الخسائر وإنشاء نظام تنبيه.

ويعتبر جمع العوارض أحد أهم دعامات منظومة تدبير مخاطر التشغيل والذي يمكن من تزويد البيانات التنظيمية التي تقدم قائمة أهم مخاطر التشغيل وبعض المؤشرات.

وترتبط جميع التنبيهات والتقارير الداخلية المرفوعة لأجهزة الإدارة بجودة عمليات الجمع وتحيينها المنتظم.

- عنصر تخصيص الأموال الذاتية

تعتبر أهداف جمع عوارض التشغيل أساسية لأنها تندرج ضمن إطار المتطلبات التنظيمية وتساهم في منهجية حساب المتطلبات من الأموال الذاتية في إطار النموذج الداخلي المعتمد من طرف مجموعة مصرف المغرب. ومن باب الاحتياط، اختارت المؤسسة تخصيص الأموال الذاتية بناءً على طريقة "المؤشرات الأساسية" بهدف التطور السريع نحو الطريقة "القياسية".

2. أمن نظم المعلومات

يتم ضمان أمن نظم المعلومات من خلال تنفيذ سياسة أمنية ونظام مراقبة دائم. يتم إجراء اختبارات التسلل ومسح الثغرات الأمنية، فضلا عن تقييمات أمن نظم المعلومات بشكل منتظم.

3.التخطيط لاستمرارية العمل

ومن أجل ضمان استمرارية أنشطة البنك في حالة وقوع كارثة، تتوفر المؤسسة على خطة لاستمرارية العمل، تتكون من:

- خطة الإغاثة المعلوماتية لإنقاذ خدمات تكنولوجيا المعلومات المهمة؛
- خطة احتياطية للمستخدم مع تطوير موقع احتياطي لاستخدامه في حالة وقوع كارثة؛
- نظام إدارة الأزمات؛
- نظام استمرارية الأنشطة خاص بسيناريو جائحة الأنفلونزا.

يتم اختبار وتحسين خطة استمرارية الأعمال بانتظام.

4.الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات الأساسية

وفيما يتعلق بتدبير الأنشطة المنفذة بالاستعانة بمصادر خارجية، يتوفر البنك على سياسة رسمية للاستعانة بالمصادر الخارجية، تحدد ما يلي:

- طرق استعانة البنك بالمصادر الخارجية لقضاء خدماته؛
- البنود القانونية التي تلزم مزود الخدمة؛
- مؤشرات مراقبة مستوى جودة الخدمة وقياس الأداء.

وقد مكنت اتفاقيات الخدمات للمؤسسة، بما في ذلك مؤشرات الجودة، من دمج مراقبة هذه الأنشطة في نظام الرقابة الداخلية.

5. نظام تدبير المخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية

يتم تقييم وتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية وحكامة الشركات وفقًا لنظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للبنك، والذي سهر مصرف المغرب على تطويره تماشياً مع متطلبات الحكامة الرشيدة للمخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية المشار إليها في منشور بنك المغرب رقم5W2021، وبالتشارك مع شريكنا المميز "مؤسسة التمويل الدولية".

ويسهر هذا النظام على ضمان مقاربة شاملة ومنتظمة للمخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية.

لقد تمت صياغة سياستنا البيئية والاجتماعية وفقًا للمعايير الدولية، كما تمت الموافقة عليها من لدن مجلس المراقبة في مصرف المغرب.

ويعمل البنك على إدماج نظامه، المتعلق بتدبير المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية، في الهيكل التنظيمي، وذلك من أجل حماية قيمة أصول البنك ومسايرة مسار النمو المسؤول والمستدام.

إلى غاية 31 دجنبر 2024، لم يتم تسجيل أية مخاطر مالية متعلقة بالقضايا البيئية.

6. تدبير المخاطر المحددة من لدن مصرف المغرب والناجمة عن تغير المساهم الرئيسي

تجري السيطرة بشكل تام على المخاطر المتعلقة بتغير المساهم الرئيسي. ويتم الانتقال وفقًا للخطة والجدول الزمني المتفق عليه بين مختلف الأطراف والجهة التنظيمية.

7. المخاطر المتعلقة بالسندات التابعية

- **مخاطر السيولة** :يمكن للمكتتبين في السندات التابعية لمصرف المغرب أن يخضعوا لمخاطر سيولة السند في السوق الثانوية للدين الخاص. فارتباطا بظروف السوق (السيولة، تطور منحنى النسب، إلخ.) يمكن أن تتأثر مؤقتا سيولة السندات التابعية لمصرف المغرب ؛
- **مخاطر النسب** : ينص الإصدار السندي موضوع هذه المذكرة للعملية على شطر ذي سعر فائدة قار (الشطر A) المحتسب بناء على منحنى السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ **16** أكتوبر **2025** .وفي هذا الصدد، يمكن لقيمة السندات ذات سعر فائدة قار أن تتغير صعودا أو نزولا تبعا لتطور المنحنى الثانوي لأسعار الفائدة الصادر عن بنك المغرب ؛
- **مخاطر التبعية** : يشكل الإصدار السندي موضوع بند التابعية الذي ينص على أنه في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض على تسديد اقتراض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين وبعد اقتراضات السندات التابعية لمدة محددة التي أصدرها مصرف المغرب أو التي يمكن لمصرف المغرب إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج؛
- **مخاطر التخلف عن الأداء** : يمكن أن ينجم عن السندات موضوع هذه المذكرة للعملية مخاطر عدم وفاء المصدر بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتمثل هذه المخاطر في عدم أداء القسائم و/أوعدم تسديد رأس المال.

تنبيه

لا تمثل المعلومات المذكورة أعلاه سوى جزء من ملف المعلومات المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 9 أكتوبر 2025 تحت المرجع رقم VI/EM/ **034** /2025

توصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة ملف المعلومات الموضوع رهن إشارة العموم كاملا باللغة الفرنسية